Petrodollar System Scenarios In Light Of Economic Sanctions On Russia

Dr. Zoulfikar Ali Abboud*
Batool Omar Altwil**

(Received 28 / 9 / 2026. Accepted 13 / 10 / 2026)

□ ABSTRACT □

This research examines the future of the petrodollar system in light of economic sanctions against Russia. It analyzes the impact of these sanctions, reviews the theoretical framework of the petrodollar system, explores the interdependence between oil security and dollar hegemony, and discusses the role of recycling oil surpluses in supporting US debt. Furthermore, it addresses the structural challenges the system faced prior to the war in Ukraine—such as the shift in oil demand toward Asia, US energy independence, and the development of alternative payment systems—culminating in the emergence of a multipolar order.

The research focuses on analyzing sanctions and how measures to financially isolate Russia have accelerated de-dollarization efforts in international trade, prompting emerging economies to seek safe alternatives to the dollar-based financial system. It also discusses the emergence of a parallel financial system comprising the "shadow fleet," independent payment systems such as CIPS and SPFS, and the mBridge platform.

The research concludes that the petrodollar system is undergoing a gradual transformation, as the world moves toward a multipolar financial system characterized by the fragmentation of oil markets, a diversification of settlement currencies, and a diminishing role for the recycling of oil surpluses in financing US debt.

Keywords: Economic Sanctions - Russian Economy - Financial isolation - Petrodollar - Petro Yuan.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor , Department of Economics and Planning , Faculty of Economics , Latakia University (Formerly Tishreen) , Latakia , Syria.**
zoulfikar.abboud@latakia-univ.edu.sy
** **Researcher , Master in International Political Economy , Latakia, Syria.**
182821030@ogrenci.karabuk.edur.tr

سيناريوهات نظام البترودولار في ضوء العقوبات الاقتصادية على روسيا

د. ذو الفقار علي عبود *

بتول عُمَر الطويل **

(تاريخ الإيداع 28 / 9 / 2026. قُبِل للنشر في 13 / 10 / 2026)

□ ملخّص □

يناقش هذا البحث مستقبل نظام البترودولار في ضوء العقوبات الاقتصادية على روسيا، من خلال دراسة تأثير العقوبات، واستعراض الإطار النظري لنظام البترودولار، والعلاقة التبادلية بين أمن النفط وهيمنة الدولار، ودور إعادة تدوير الفوائض النفطية في دعم الدين الأميركي. ثم يناقش التحديات الهيكلية التي واجهت النظام قبل الحرب الأوكرانية، بما في ذلك تحول الطلب النفطي نحو آسيا، واستقلال الولايات المتحدة الطاقوي، وتطور نظم الدفع البديلة، وصولاً نحو نشوء نظام متعدد الأقطاب.

ويركّز البحث على تحليل العقوبات وكيف أدت إجراءات العزل المالي ضد روسيا إلى تسريع وتيرة جهود إزالة الدولرة في التجارة الدولية، ودفعت الدول الناشئة إلى البحث عن بدائل آمنة للنظام المالي الدولاري. كما يناقش ظهور نظام مالي موازٍ يشمل الأسطول الظل، ونظم الدفع المستقلة مثل CIPS وSPFS، ومنصة mBridge .

ويخلص البحث إلى أن نظام البترودولار يمر بمرحلة تحول تدريجي، حيث يتجه العالم نحو نظام مالي متعدد الأقطاب يتميز بتجزؤ أسواق النفط وتنوع عملات التسوية وتراجع دور إعادة تدوير الفوائض النفطية في تمويل الدين الأميركي.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية– الاقتصاد الروسي– العزل المالي– البترودولار– البترويوان.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* **أستاذ مساعد ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) ، اللاذقية، سورية.**
zoulfikar.abboud@latakia-univ.edu.sy

** **باحثة ، ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، اللاذقية ، سورية.**
182821030@ogrenci.karabuk.edur.tr

مقدمة:

يُعد نظام البترودولار أحد أهم الركائز التي قامت عليها الهيمنة المالية الأميركية منذ منتصف القرن العشرين، حيث ارتبطت تجارة النفط العالمية بالدولار الأميركي عبر اتفاق تاريخي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في عام 1974م، انضمت إليه دول الخليج العربية الأخرى. وقد أسهم هذا النظام في خلق طلب دائم على الدولار الأميركي في الأسواق العالمية، وأتاح للولايات المتحدة تمويل عجزها المالي الضخم عبر إعادة تدوير الفوائض النفطية في أدوات دَيْن أميركية، فضلاً عن تعزيز قدرتها على فرض عقوبات اقتصادية فعّالة بفضل تحكّمها بالنظام المالي العالمي.

غير أن هذا النظام واجه خلال العقدين الأخيرين تحديات متسارعة، تمثلت في تحول مركز الطلب على النفط من الغرب إلى آسيا، وبروز الصين كأكبر مستورد للنفط في العالم، إضافة إلى تطور أدوات مالية بديلة ونظم دفع مستقلة عن نظام سويفت، وجاءت العقوبات الاقتصادية الغربية غير المسبوقة على روسيا بعد الحرب الأوكرانية في شباط 2022 لتؤثّر بشدة في مسار نظام البترودولار، إذ فرضت هذه العقوبات عزلاً مالياً شاملاً على روسيا، شمل تجميد أصول البنك المركزي الروسي، وحجب البنوك الروسية عن نظام سويفت وفرض سقف سعري على النفط الروسي.

ولم تقتصر تداعيات هذه العقوبات على روسيا وحدها، بل امتدت إلى النظام المالي العالمي. فقد دفعت إجراءات العزل المالي الدول غير الغربية إلى التساؤل عن مدى أمان احتياطياتها من الدولار، وعن جدوى استمرار الاعتماد على نظام مالي يمكن تسليحه لأغراض سياسية. وفي هذا السياق، برز توجه متسارع نحو إزالة الدولرة (De-dollarization) تجلى في تحول التجارة بين روسيا والصين إلى العملات المحلية بنسبة تجاوزت 90%، وفي انضمام المملكة العربية السعودية إلى منصة mBridge للمدفوعات بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، وفي تنامي حصة اليوان الصيني والذهب في احتياطيات البنوك المركزية العالمية.

مما سبق يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تحليل العوامل المؤثرة في مستقبل نظام البترودولار، مع التركيز على دور العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا باعتبارها حافزاً رئيسياً لتسريع التحول نحو نظام مالي متعدد الأقطاب. ويستند البحث إلى منهج تحليلي يجمع بين التأصيل النظري والرصد الكمي للمتغيرات، مع الاستفادة من الأدبيات الاقتصادية والجيوسياسية الحديثة والبيانات المالية الصادرة عن المؤسسات الدولية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Mallika Sachdeva, 2026) ماليكا ساشديفا، محللة دويتشه بنك.
(What Iran means for the dollar: a perfect storm for the petrodollar).
ناقشت هذه الدراسة تأثير الصراع في الشرق الأوسط على نظام البترودولار، مع التركيز على دور العقوبات على إيران وروسيا في تسريع التحول نحو نظام متعدد الأقطاب. وأشارت الدراسة إلى أن أسس البترودولار تتزعزع

حتى قبل اندلاع الصراع، نظراً لتغيّر علاقات التجارة الخليجية، وإنشاء مسارات دفع جديدة. وأكدت أن الصراع كشف عن نقاط ضعف جديدة في النظام، من خلال اختبار المظلة الأمنية الأميركية للبنية التحتية النفطية في الخليج، وتزايد الحديث عن تسوية تجارة النفط باليوان.

وخلصت الدراسة إلى سيناريوهين محتملين: الأول يتمثل في بقاء الدولار مهيمناً إذا سيطرت الولايات المتحدة على غالبية إمدادات النفط العالمية، والثاني يتمثل في تجزؤ تسعير النفط حسب مسارات التجارة، حيث يُسعّر نفط الشرق الأوسط المتجه إلى آسيا باليوان، ونفط نصف الكرة الغربي بالدولار. وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي استند إلى بيانات أسواق النفط واحتياطيات البنوك المركزية [1].

2- دراسة: (Fedorova E.A., Nevredinov A.R. 2025) Impact of Sanctions on Industry - Indices. Finance: Theory and Practice. . تأثير العقوبات على مؤشرات الصناعة.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الأخبار الاقتصادية وعلاقتها بمؤشرات الأسهم القطاعية في روسيا خلال الفترة 2014-2023

استخدمت الدراسة 67 ألف خبر من منصة إنترفاكس، وطبقت خوارزميات التعلم الآلي (BER Topic) لتحديد أربعة موضوعات رئيسية للعقوبات، ثم قيمت تأثيرها على مؤشرات قطاعات الكهرباء والبتروكيماويات والنفط والغاز.

أثبتت الدراسة أن العقوبات تؤثر بشكل أقل على مؤشرات القطاعات التي تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية في روسيا. كما أظهرت أن المستثمرين يولون اهتماماً أكبر للموضوعات الريادية وليس للخطاب العقوباتي، وأن فترة التأثير الأقصى للعقوبات تمتد لشهر واحد من تاريخ صدور الخبر عن فرض العقوبات [2].

3- دراسة (الوهابي، رضوان، 2024). فعالية العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا وتداعياتها بعد عامين من تدخلها العسكري في أوكرانيا، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

هدفت هذه الدراسة الى بحث مدى تحقيق العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا بعد عامين من تدخلها العسكري في أوكرانيا في سياق تتدخل فيه قوى دولية عظمى عديدة في الأزمة الأوكرانية، بينما تزداد المرونة الاقتصادية التي أظهرتها روسيا إزاء هذه العقوبات المشددة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية ستستمر لتتحول في نهاية المطاف الى صراع مجمد بين روسيا وأوكرانيا وبين روسيا والغرب، وأن هذه العقوبات مرشحة للاستمرار، على المديين القريب والمتوسط، لاسيما مع تمسّك كل طرف ببلوغ أهدافه الجيواستراتيجية [3].

ما قدمته الدراسات السابقة وما يميز هذا البحث:

ناقشت الدراسات السابقة تأثير الصراع في الشرق الأوسط على نظام البترودولار، مع التركيز على دور العقوبات على إيران وروسيا في تسريع التحول نحو نظام متعدد الأقطاب، وخلصت إلى بقاء الدولار مهيمناً إذا سيطرت الولايات المتحدة على غالبية إمدادات النفط العالمية، أو تجزؤ تسعير النفط حسب مسارات التجارة، وأن العقوبات تؤثر بشكل أقل على مؤشرات القطاعات التي تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية في روسيا.

ما يميز هذا البحث هو استشرافه للمستقبل من خلال تقديم سيناريوهات محتملة لمستقبل نظام البترودولار في المديين المتوسط والبعيد، مع تحديد العوامل التي قد تسرّع أو تبطئ وتيرة التحول.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي: ما السيناريوهات المحتملة لتطور نظام البترودولار في ضوء العقوبات الاقتصادية على روسيا؟.

أهمية البحث:

يمكن أن يسد البحث فجوة معرفية في الأدبيات الاقتصادية والجيوسياسية، حيث يناقش تأثيراً متبادلاً بين ثلاثة متغيرات رئيسية: نظام البترودولار، والعقوبات الاقتصادية، والتحولات في النظام المالي العالمي، كما يقدم البحث إطاراً تحليلياً يمكن أن يثري النقاش الأكاديمي حول مستقبل النظام النقدي الدولي.

ويمكن أن تساعد نتائج البحث على فهم طبيعة التحولات في النظام المالي العالمي، واتخاذ قرارات استراتيجية بشأن تنويع احتياطيات العملات وإدارة المخاطر الجيوسياسية. كما يقدم البحث رؤية تحليلية لأسواق النفط والمال قد تفيد المستثمرين والمؤسسات المالية في رسم استراتيجياتهم الاستثمارية في ظل بيئة متقلبة، ويسهم في التوعية بتداعيات تسليح العملة للأغراض السياسية، وأهمية بناء نظم مالية متعددة الأقطاب.

كما يتزامن البحث مع تحولات جيوسياسية كبرى، منها الحرب في أوكرانيا، والصراع في الشرق الأوسط، والحرب بين الولايات المتحدة وإيران وإغلاق مضيق هرمز وتوسع مجموعة بريكس، ما يمنح البحث أهمية راهنية خاصة، كما يأتي البحث في وقت تشهد فيه أسواق النفط والمال تقلبات حادة، وتتصاعد فيه الدعوات لإزالة الدولرة من التجارة الدولية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- تقديم تحليل شامل قدر الإمكان لمستقبل نظام البترودولار في ضوء العقوبات الاقتصادية على روسيا، مع تحديد العوامل المؤثرة والسيناريوهات المحتملة للتطور.

2- تحليل التحديات التي واجهها نظام البترودولار قبل العقوبات على روسيا، بما في ذلك تحول الطلب النفطي نحو آسيا، واستقلال الولايات المتحدة الطاقي، وتطور نظم الدفع البديلة مثل mBridge وCIPS.

3- دراسة تأثير العقوبات الغربية على روسيا في هيكل التجارة النفطية العالمية، مع التركيز على تحول التجارة الروسية–الصينية إلى العملات المحلية بنسبة تجاوزت 90%، وظهور الأسطول الظل كنظام موازٍ لتجارة النفط.

4- تقديم سيناريوهات محتملة لمستقبل نظام البترودولار في المديَيْن المتوسط والبعيد، مع تحديد العوامل التي قد تسرع أو تبطئ وتيرة التحول.

5- تحليل البدائل المالية، من خلال دراسة نظم الدفع البديلة لنظام SWIFT التي ظهرت نتيجة العقوبات، مثل منصة CIPS الصينية ونظام SPFS الروسي.

فرضيات البحث:

- النظام المالي الدولي ينقل تدريجياً من هيمنة أحادية إلى تعددية قطبية، عبر نظم الدفع البديلة لنظام SWIFT التي ظهرت نتيجة العقوبات، مثل منصة CIPS الصينية ونظام SPFS الروسي، وعبر التجول نحو نظام البترويوان في آسيا.

- العقوبات الاقتصادية على روسيا ليست السبب الجذري للتحول في نظام البترودولار، بل أسهمت في تسريع وتيرته وإبراز نقاط الضعف في النظام القائم.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهجية تحليلية متكاملة تجمع بين منهجين:

المنهج التاريخي: يستخدم لتتبع تطور نظام البترودولار منذ اتفاق عام 1974م، ومراحل تطوره عبر العقود الخمسة الماضية كما يساعد في فهم السياق التاريخي للتحولات الراهنة، ومقارنتها بتغيرات سابقة مثل انهيار نظام بريتون وودز.

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد على وصف وتحليل آليات عمل نظام البترودولار، والعقوبات الاقتصادية على روسيا، والبدائل المالية الناشئة كما يتضمن تحليل محتوى التقارير المالية والدراسات الأكاديمية والإحصاءات الرسمية.

مصطلحات البحث:

- العقوبات الاقتصادية Economic Sanctions: هي مجموعة التدابير والإجراءات المالية والتجارية التي تفرضها دولة، أو مجموعة دول، أو منظمات دولية (مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) على دولة أخرى، أو على كيانات، أو أفراد. وتهدف هذه العقوبات إلى الضغط السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لإجبار الطرف المستهدَف على تغيير سياساته، أو التوقف عن أعمال تُعدّ مهددة للسلم والأمن الدوليين، دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر [4].

– الاقتصاد الروسي Russian Economy: هو اقتصاد مختلط وانتقالي ذو دخل متوسط مرتفع، يقوم على أساس آليات السوق مع الاحتفاظ بدور وإشراف كبيرين للدولة في القطاعات الاستراتيجية (مثل الطاقة والدفاع) [5].

– العزل المالي Financial isolation: هو إجراء يهدف إلى قطع الصلة بين كيان معين (دولة، شركة، أو مصرف) وبين النظام المالي العالمي وشبكات التجارة الدولية [6].

– البترودولار Petrodollar: مصطلح اقتصادي يشير إلى الدولار الأميركي الذي تحصل عليه الدول المُصدّرة للنفط مقابل بيع نفطها ومشتقاته في الأسواق العالمية. كما يُستخدم لوصف قيام الدول النفطية بإنفاق أو إعادة استثمار تلك الفوائض المالية والدولارات الناتجة عن بيع النفط في الاقتصاد الأميركي أو الأسواق العالمية [7].

البتروبوان Petro Yuan: مفهوم يشير إلى معاملات بيع وشراء النفط التي يتم تسوية قيمتها باليوان الصيني (الرنمينبي) بدلاً من الدولار الأميركي [8].

المناقشة والنتائج:

أولاً: الإطار النظري لنظام البترودولار:

1- النشأة والتطور:

نشأ نظام البترودولار في أعقاب انهيار نظام بريتون وودز عام 1971، عندما ألغى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ربط الدولار بالذهب. ففي عام 1974، توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق استراتيجي مع المملكة العربية السعودية، ثم مع دول الخليج الأخرى، يقضي بتسعير النفط بالدولار حصراً، واستثمار الفوائض النفطية في أدوات الدين الأميركية، مقابل توفير الولايات المتحدة مظلة أمنية وحماية عسكرية لدول الخليج.

وكان قد نتج عن اتفاقية بريتون وودز والتي جرى التفاوض عليها في تموز عام 1944م نظام نقدي دولي جديد، إذ توصّل إليه مندوبو 44 دولةً بعد التفاوض خلال مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عُقد في ذلك الشهر في مدينة بريتون وودز التابعة لولاية نيو هامبشير الأميركية، وبموجب هذا الاتفاق رُبطت العملات العالمية الأخرى بقيمة الدولار الأميركي، والذي رُبطت قيمته بسعر الذهب، وقد انتهى نظام بريتون وودز فعلياً في أوائل سبعينيات القرن العشرين، عندما أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أن الولايات المتحدة لن تُبادل بعدها الذهب بالعملة الأميركية [9].

ويمثل هذا النظام تحولاً جوهرياً في النظام النقدي الدولي، حيث حلّ مبدأ سيادة النفط محل مبدأ سيادة الذهب كداعم للدولار. وقد خلق الطلب العالمي على النفط طلباً دائماً على الدولار، إذ اضطرت الدول المستوردة للنفط إلى الاحتفاظ باحتياطيات من الدولار الأميركي لتمويل مشترياتها النفطية، بينما أعادت الدول المصدرة استثمار فوائضها في سوق الخزانة الأميركية، ما أسهم في خفض تكلفة الاقتراض للحكومة الأميركية [10].

2- آليات عمل نظام البترودولار:

يعتمد نظام البترودولار على ثلاث آليات رئيسية مترابطة [11]:

2-1- **تسعير النفط بالدولار**: حيث تُحدد أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بالدولار، وتتم معظم العقود النفطية بهذه العملة. وهذا يخلق طلباً هيكلياً ومستمراً على الدولار من قبل جميع الدول المستوردة للنفط.

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأميركية بنك العالم والمصدر الرئيسي للسيولة الدولية استجابةً لمتطلبات نمو الطلب الفعال والإنتاج على الصعيد العالمي التي سادت خلال الفترة التي سبقت هذا النظام، وبخاصة بعد زيادة طاقته الإنتاجية خلال فترة الحرب العالمية الثانية بشقيها المدني والعسكري، وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعي أن ينشأ طلب عالمي على الإنتاج الأميركي لإعادة بناء وإعمار الدول التي تحطمت اقتصاداتها خلال الحرب، وكذلك الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومنه القبول الدولي العام للدولار الأميركي، الأمر الذي فتح الطريق أمام الدولار ليصبح العملة الدولية الأولى [12].

2-2- إعادة تدوير الفوائض النفطية: تستثمر الدول المصدّرة للنفط (خاصة دول الخليج) فوائضها الدولارية في سوق الخزانة الأميركية والأسهم والعقارات الأميركية، ما يوفر تمويلاً منخفض التكلفة للدَيْن العام الأميركي. وتُقدّر احتياطيات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 2 تريليون دولار في البنوك المركزية، وحوالي 6 تريليونات دولار في صناديق الثروة السيادية، ووفق بيانات صندوق النقد الدولي، بلغت حصة الدولار نحو 57.13% من احتياطيات العملات الأجنبية العالمية في الربع الأول من 2026، بارتفاع طفيف [13].

2-3- المظلة الأمنية: تقدم الولايات المتحدة ضمانات أمنية لدول الخليج، تشمل حماية البنية التحتية النفطية، وتأمين الممرات المائية (مضيق هرمز)، وتوفير المعدات العسكرية والتدريب، في مقابل الحفاظ على نظام تسعير النفط بالدولار وإعادة استثمار الفوائض.

3- التحديات الهيكلية للبترودولار قبل العقوبات على روسيا:

قبل الحرب الأوكرانية، كان نظام البترودولار يواجه بالفعل تحديات هيكلية متنامية [14]:

3-1- تحول طلب النفط نحو آسيا: شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في جغرافيا الطلب النفطي. فقد كانت الولايات المتحدة المستورد الأكبر للنفط الخليجي، لكن ثورة الصخر الزيتي جعلتها مستقلة في مجال الطاقة بل ومصدراً صافياً للنفط. وفي المقابل، أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث تستورد أكثر من أربعة أضعاف ما تستورده الولايات المتحدة من السعودية وحدها.

هذا التحول في جغرافيا الطلب يخلق حالة من عدم التطابق بين النظام المالي (الذي لا يزال بالدولار) وهيكل التجارة (الذي أصبح آسيوياً بدرجة كبيرة). وقد دفع ذلك الصين إلى الدفع باتجاه تسعير النفط باليوان، خاصة في تجارتها مع الدول الخليجية.

3-2- استقلال الولايات المتحدة الطاقي: أحدثت ثورة الصخر الزيتي الأميركية تغييراً جذرياً في الطلب على النفط. فقد تحولت الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط إلى مصدّر له، الأمر الذي قلّل اعتمادها المباشر على إمدادات

منطقة الخليج. وهذا التطور أضعفَ الحافز الاقتصادي الأميركي للحفاظ على المظلة الأمنية لدول الخليج، حيث أصبحت التكلفة الأمنية تفوق الفوائد النفطية.

4- تطور نظم دفع بديلة لنظام SWIFT:

قبل عام 2022، ظهرت عدة مبادرات لتطوير نظم دفع بديلة عن SWIFT والدولار، من أهمها:

4-1- نظام CIPS الصيني: أُطلِق هذا النظام للدفع في عام 2015، ويربط نحو 5000 بنك في 185 دولة، ويوفر بديلاً للتحويلات باليوان [15].

4-2- مشروع mBridge: وهو مبادرة بين البنك المركزي الصيني، وسلطة النقد في هونغ كونغ، وبنك تايلاند، ومصرف الإمارات العربية المتحدة، ثم انضمت إليه السعودية لاحقاً. وتعتمد المبادرة على تقنية البلوكشين لتسهيل المدفوعات بالعملات الرقمية للبنوك المركزية، دون الحاجة إلى مراسلة مصرفية بالدولار أو عبر نظام SWIFT وبلغت قيمة المعاملات عبر المنصة أكثر من 55 مليار دولار بحلول نهاية عام 2025 [16].

4-3- اتفاقيات مبادلة العملات: أبرمت الصين اتفاقيات مبادلة عملات مع أكثر من 40 دولة، بما فيها السعودية والإمارات والأرجنتين وتركيا، ما يسمح بتسوية التجارة الثنائية بالعملات المحلية دون الحاجة إلى التعامل بالدولار [17].

ثانياً: دور العقوبات الاقتصادية على روسيا في تسريع إزالة الدولرة:

1- حزمة العقوبات وآلياتها:

في أعقاب الحرب الأوكرانية (شباط 2022)، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها حزمة عقوبات غير مسبوقة على روسيا، شملت:

1-1- تجميد نحو 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي.

1-2- قطع عدد من البنوك الروسية عن نظام SWIFT .

1-3- فرض سقف سعري على النفط الروسي عند 60 دولاراً للبرميل.

1-4- حظر تصدير التكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام المزدوج.

1-5- عقوبات ملحقة تستهدف الشركات والأفراد في دول ثالثة تتعامل مع روسيا.

2- التكيّف الروسي والدروس المستفادة:

أظهرت روسيا قدرة على التكيف مع العقوبات، مستفيدة من تجارب سابقة (إيران، فنزويلا) ومن الإمكانات الاقتصادية الذاتية وفق الآتي:

2-1- **التحول إلى العملات المحلية في التجارة:** اتجهت عدة دول في الشرق الأوسط لتسوية المعاملات التجارية بالعملات المحلية، حيث توفر تلك الآلية العديد من الفوائد للمتعاملين بها، من أهمها دعم سعر صرف العملة الوطنية، وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، إضافةً إلى تعميق حجم التجارة [18].

وتسعى الصين وروسيا إلى تعزيز العلاقات التجارية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، الذي بات يتجاوز 200 مليار دولار سنوياً، من خلال استخدام العملات الوطنية (الروبل واليوان) في المعاملات التجارية لتقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، والتحوّط من التقلبات المالية الناجمة عن العقوبات الغربية. بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز الاستثمارات المشتركة في الصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات، وقد شهدت التجارة الروسية تحولاً جذرياً في هيكل العملات. فبحلول تشرين أول من عام 2025، بلغت نسبة التجارة بين روسيا والصين المقومة بالروبل واليوان 99.1% كما وصلت نسبة الروبل في التجارة الروسية مع آسيا إلى 50.7% في أيار 2025، مع تراجع حصة الدولار واليورو بشكل حاد [19].

2-2- الأسطول الظل:

طوّرت روسيا بالتعاون مع إيران والصين شبكة موازية لنقل النفط، عُرفت بالأسطول الظل (Shadow Fleet). وتشمل هذه الشبكة ناقلات نفط قديمة تُباع عبر شركات وهمية، مع تغييرات متكررة في العلم المسجل، وتعطيل أنظمة التحديد الآلي (AIS) لتجنب المراقبة. وقد تضاعف حجم هذا الأسطول ثلاث مرات منذ عام 2022، وأصبح ينقل جزءاً كبيراً من النفط الروسي والإيراني (والفنزويلي سابقاً) [20].

2-3- نظم الدفع البديلة:

طوّرت روسيا نظام (System for Transfer of Financial Messages) SPFS كبديل لنظام SWIFT، وعملت على ربطه مع النظام الصيني CIPS كما استخدمت العملات الرقمية خاصةً ETHER و USDT في بعض المعاملات لتجاوز القيود المصرفية [21].

2-4- صفقات الدفع بغير الدولار الأميركي:

يدخل العالم اليوم مرحلة جديدة تزامنت أساساً مع الاضطرابات الجيوسياسية على أكثر من صعيد وفي أكثر من منطقة، فمن الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى الحرب الروسية في أوكرانيا، نشهد تحولات كبرى خاصة في ما يتعلق بمجال الطاقة من نفط وغاز، حيث استطاعت روسيا على الرغم من حزمة العقوبات التي وجهتها القوى الغربية، من فرض إطار نقدي جديد لبيع النفط والغاز الروسيين، واشترطت الروبل بديلاً للدولار وخلقت على مستوى المعاملات والتجارة والمبيعات الطاقية ما يسمى اليوم بروبل الغاز، لتفتح الباب أمام أنماط جديدة من التعاملات المالية في مجال الطاقة.

وتحول هذا الحدث إلى عدوى ايجابية انتهجتها العديد من الدول خاصةً الصين والدول الخليجية، حيث اتفقت الصين مع قطر على أن تكون الأخيرة مركزاً لتخليص المعاملات باليوان الصيني ووافقت الإمارات العربية المتحدة والصين على اتفاقية جديدة لتبادل العملات، وعقدت شركة أرامكو السعودية للنفط وشركة البترول الصينية صفقة توريد خام بقيمة 7.88 مليون برميل، تكمن تفاصيلها في توقيع مصفاة التكرير الصينية المملوكة للقطاع الخاص Zhejiang Petroleum and (ZPC) Chemical Co صفقة شراء مع شركة النفط السعودية المملوكة للدولة أرامكو لتوريد 1.08 مليون طن، أو 7.88 مليون برميل من النفط الخام باليوان الصيني، لتأخذ هذه العدوى أبعاداً

أكثر واقعية وعملية، لتحيل العالم والمعاملات الدولية في مجال الطاقة إلى امكانيات تجارية أخرى تقطع هيمنة البترودولار وتفتح الأفق أمام التعددية النقدية، ما يجعلنا ندرك بالنتيجة وواقعياً أن الحديث عن تراجع البترودولار أصبح سيناريو واقعي، وأصبح الحديث عن تعددية المعاملات المالية في مجال الطاقة من نفط وغاز خارج إطار البترودولار أمراً واقعاً في المعاملات الدولية، واستطاعت وتيرة الأحداث المتسارعة في العالم والتي رافقتها أزمات دولية أن تُحدث تحولات كبرى في التصورات الجيوسياسية للعديد من الدول وراكمت المراجعات السياسية للعديد من الدول وخاصة دول الخليج، ما خلق تحولات كبرى في العلاقات الدولية، حيث تمكّنت السعودية والامارات وقطر من فتح آفاق ديبلوماسية وتشاركية تعاونية جديدة مع روسيا الاتحادية ودول آسيا وخاصةً الصين لتكرّس لما يعرف اليوم بتعدد الأقطاب [22].

ثالثاً: إزالة الدولرة كاستراتيجية دفاعية رداً على العقوبات:

أرسلتْ العقوبات على روسيا رسالة إلى باقي دول العالم، وخاصةً دول الجنوب العالمي بأن احتياطياتها من الدولار ليست آمنة إذا خالفت الولايات المتحدة الأميركية. هذا الإدراك دفع العديد من الدول إلى تسريع خططها لإزالة الدولرة كإجراء دفاعي، وليس كخيار أيديولوجي. ومن أهم مظاهر هذه الاستراتيجية الدفاعية:

3-1- التجليات الكمية لإزالة الدولرة:

3-1-1- تراجعت حصة الدولار من احتياطيات البنوك المركزية العالمية بشكل كبير بين عامي 2000 2024 كما يتضح من الجدول الآتي [23]

جدول (1) تراجع حصة الدولار من احتياطيات البنوك المركزية العالمية بين عامي 2000 2024 (%):

حصة الدولار من احتياطيات البنوك المركزية العالمية	
العام	النسبة %
2000	71
2024	57.7

المصدر (من إعداد الباحثين استناداً إلى المرجع [23]).

3-1-2- ارتفاع حصة اليوان من الاحتياطيات العالمية بين عامي 2016 و2026 [24]. وهذا ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (2) ارتفاع حصة اليوان من الاحتياطيات العالمية بين عامي 2016 و2026 (%):

حصة اليوان من الاحتياطيات العالمية	
العام	النسبة %
2016	1
2026	3.442

المصدر (من إعداد الباحثين استناداً إلى المرجع [24]).

3-1-3- ارتفاع سعر الذهب من حوالي 2000 دولار للأونصة إلى حوالي 5000 دولار، حيث اتجهت البنوك المركزية إلى الذهب كأصل محايد لا يمكن تجميده [25].

3-1-4- بات حوالي 20% من معاملات النفط العالمية يُسوّى بعملات غير الدولار بحلول عام 2023، مع تصدر اليوان الصيني والروبية الهندية [26].

3-2- البترويوان كبديل ناشئ للبترودولار:

3-2-1- إمكانية التحول نحو نظام البترويوان: يثير مصطلح البترويوان إلى احتمال تحول تجارة النفط من التسعير بالدولار إلى التسعير باليوان الصيني. وتتعدد العوامل التي تدعم هذا التحول المحتمل، والتي من أهمها:

3-2-1-1- الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم، ما يمنحها قوة تفاوضية كبيرة مع المنتجين.

3-2-1-2- تطوير البنية التحتية المالية (CIPS، mBridge)، العملة الرقمية للبنك المركزي الصيني.

3-2-1-3- اتفاقيات مبادلة العملات مع أكثر من 40 دولة، بما فيها كبار منتجي النفط.

3-2-1-4- التوجه الاستراتيجي الصيني لتقليل الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية [27].

3-3- المعوقات الهيكلية أمام البترويوان:

رغم تقدم هذا النظام الناشئ، إلا أن التحول نحو نظام البترويوان يواجه معوقات كبيرة:

3-3-1- قيود قابلية التحويل: يخضع اليوان لرقابة صارمة على رأس المال، حيث يُحدد سقف التحويل الفردي بـ 50,000 دولار سنوياً، ما يحد من جاذبيته كعملة احتياطية.

3-3-2- عمق الأسواق المالية: تفتقر أسواق السندات المقوّمة باليوان إلى العمق والسيولة التي تتمتع بها سوق الخزانة الأميركية، ما يجعل الاحتفاظ باليوان أقل جاذبية للبنوك المركزية.

3-3-3- شبكات التسعير: لا تزال عقود النفط الآجلة (Brent، WTI) مقوّمة بالدولار، وتتم التسوية من خلال بنوك استثمارية غربية، ما يخلق تأثيرات شبكية قوية يصعب تغييرها [28].

رابعاً: السيناريوهات المحتملة للبترويوان:

تقدم دراسة معهد السياسة التابع للجمعية الآسيوية (Asia Society Policy Institute) الصادرة بعنوان "من البترودولار إلى اليوان الرقمي (Petrodollar to Digital Yuan)" ، ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل البترويوان والنظام المالي العالمي على مدى السنوات القادمة [29]:

ويبين الجدول الآتي السيناريوهات التي يمكن أن تواجه نظام البترويوان:

السيناريو الأول: التطور المُدار: توسع تدريجي لتسويات اليوان والاستثمارات به، مع الحفاظ على الإطار الأساسي للبترودولار. هذا هو السيناريو الأكثر ترجيحاً في الأمد المتوسط.

السيناريو الثاني: الصدمة الخارجية: تغييرات مفاجئة ناجمة عن صراع جيوسياسي، أو اختراق تكنولوجي، أو اضطراب في السوق. قد يؤدي هذا السيناريو إما إلى تراجع حاد للبترودولار أو تعزيزه إذا سعت الدول إلى أمان الأسواق المعتمدة على الدولار.

السيناريو الثالث: التحول السريع نحو آسيا: تحول استراتيجي حاسم من قبل السعودية ودول الخليج نحو الاندماج الأعمق مع الأنظمة الصينية.

وتخلص الدراسة في رؤيتها الاستشرافية إلى أن النظام النقدي الدولي يتجه نحو هيكل أكثر تجزؤاً، يتألف من مجالات نفوذ مالي متباينة ولكنها مترابطة. ورغم أنه من المرجح أن يظل الدولار مهيمناً، إلا أن دوره قد يتغير من

كونه الركيزة الوحيدة للتمويل الدولي ليصبح إحدى العملات المحورية ضمن نظام مالي منقسم تقوده الولايات المتحدة، وسيتطلب النجاح في إدارة هذه المرحلة الانتقالية إيلاء اهتمام دقيق لعدة عوامل حاسمة: وتيرة الابتكار التكنولوجي في أنظمة الدفع العالمية، وقدرة الصين على تطوير بدائل موثوقة، والحفاظ على الاستقرار المالي، ومواصلة الابتكار، ونجاح الولايات المتحدة في تحديث بنيتها التحتية المالية مع الحفاظ على نقاط قوتها المؤسسية، والخيارات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية بشأن تبني أنظمة دفع جديدة وإقامة علاقات مالية.

ومن المرجّح أن يمضي تحول النظام المالي العالمي قُدماً عبر تطور تدريجي ومدروس، وليس من خلال اضطرابات مفاجئة؛ ومع ذلك، فقد اتسعت بشكل كبير دائرة السيناريوهات المحتملة.

ولا تكمن الغاية في مقاومة التغيير، بل في تشكيله وتوجيهه؛ وذلك من خلال تحديث البنية التحتية لأنظمة الدفع، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الرئيسيين، وضمان بقاء الأسواق الأميركية الأكثر عمقاً وموثوقية على مستوى العالم. ويمكن تحليل السيناريوهات المتوقعة من خلال الجدول الآتي:

جدول (3) السيناريوهات المحتملة للبترويوان:

السيناريو	الخصائص الجوهرية	آلية استفادة روسيا	نسبة استفادة روسيا	إمكانية التحقيق	المتغيرات الحاسمة المؤثرة
السيناريو الأول: التطور المُدار	توسع تدريجي لتسويات اليوان والاستثمارات به، مع الحفاظ على الإطار الأساسي للبترودولار	استفادة محدودة لروسيا في توسيع حصة اليوان في صادراتها الطاقوية، وتخفف جزء من ضغط العقوبات، لكنها تبقى خارج النظام المعتمد على الدولار السائد، ولا تنتقل من وضع الملاذ القسري إلى الشريك الاستراتيجي المكافئ.	متوسطة إلى منخفضة (30- 40%)	مرتفعة جداً (السيناريو الأرجح في الأمد المتوسط)	وتيرة الابتكار التكنولوجي في أنظمة الدفع، قدرة الصين على تقديم بدائل موثوقة، استمرار العقوبات الأميركية على قطاع الطاقة الروسي، عمق العلاقات السعودية- الأميركية.
السيناريو الثاني: الصدمة الخارجية	تغييرات مفاجئة ناجمة عن صراع جيوسياسي، أو اختراق تكنولوجي، أو اضطراب في السوق، قد تؤدي إلى تراجع حاد للبترودولار أو تعزيزه.	غير محددة الاتجاه، تعتمد على طبيعة الصدمة. إذا كانت الصدمة تُضعف الثقة بالدولار (مثل صراع يدفع دولاً كبرى للتسوية باليوان)، تستفيد روسيا لأن بديلها من العملة الصينية يصبح أكثر شرعية. أما إذا كانت الصدمة تدفع للاحتماء بالدولار (أزمة مالية عالمية)، فإن روسيا تتعرض لمزيد من العزلة.	غير محددة (تتراوح بين 20% و70% حسب طبيعة الصدمة)	متوسطة (احتمال معقول خلال العقد الجاري)	تصعيد العقوبات، مسار العلاقات الأميركية- الصينية، تقلبات الأسواق المالية العالمية، أمن الخليج.
السيناريو الثالث:	تحول استراتيجي حاسم من السعودية	استفادة عالية. إعادة تشكيل خريطة تجارة الطاقة العالمية			

التحول السريع نحو آسيا	ودول الخليج نحو الاندماج الأعمق مع الأنظمة الصينية.	تُلغي الفعالية العملية لعقوبات الدولار على روسيا، لأن روسيا كمنتج رئيسي خارج نظام الدولار ستجد قنوات قانونية وسيولة أوسع لصادراتها باليوان. وتتحول من منبوذ مالي إلى مورد طاقة رئيسي في منظومة اليوان.			

المصدر (من إعداد الباحثان استناداً إلى المرجع [29]).

يظهر من الجدول السابق استفادة روسية عالية من السيناريو الثالث. حيث إن إعادة تشكيل خريطة تجارة الطاقة العالمية تُلغي الفعالية العملية للعقوبات الدولارية على روسيا، لأن روسيا كمنتج رئيسي خارج نظام الدولار ستجد قنوات قانونية وسيولة أوسع لصادراتها باليوان. وتتحول من منبوذ مالي إلى مورد طاقة رئيسي في منظومة اليوان.

ويرى الباحثان: أن تحقق هذا السيناريو قد يحتاج زمناً أطول من وتيرة التوسع التدريجي لتسويات اليوان والاستثمارات به، مع الحفاظ على الإطار الأساسي للبترودولار.

كما يمكن تحليل موقع روسيا من السيناريوهات المتوقعة من خلال الجدول الآتي:

جدول (4) موقع روسيا من السيناريوهات الثلاثة:

المؤشر	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
نسبة استفادة روسيا	30– 40%	20– 70% (متغيرة)	60– 75%
إمكانية التحقيق	مرتفعة جداً	متوسطة	منخفضة
حاجة روسيا للسيناريو	منخفضة (وضع راهن مقبول)	متوسطة (رهان غير مضمون)	مرتفعة (الوضع الأمثل)
قدرة روسيا على التأثير في السيناريو	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة جداً
الجهة الفاعلة الرئيسية	الصين + الولايات المتحدة	متغيرات خارجية مفاجئة	السعودية + الصين

المصدر (من إعداد الباحث استناداً إلى المرجع [29]).

يظهر من الجدول السابق أن الجهات الفاعلة في تحقق السيناريو الثالث هم الصين والولايات المتحدة، إضافة للملكة العربية السعودية مع وجود متغيرات خارجية مفاجئة.

ويرى الباحثان أن نسبة تحقق هذا السيناريو مرتفعة جداً.

ومما سبق، يمكن تسجيل الاستنتاجات التحليلية الآتية استناداً إلى السيناريوهات السابقة:

أولاً: يمكن تسجيل ما يسمى بالمفارقة الروسية: روسيا هي الرابح الأكبر نظرياً من السيناريو الثالث، لكنها الأضعف قدرةً على تحقيقه. فانتقال الخليج إلى منظومة اليوان ليس بيد روسيا، بل بيد السعودية والصين والولايات المتحدة. وروسيا في هذا السياق **متلقٍّ وليست صانعاً**.

ثانياً: هناك ما يسمى بتكلفة الانتظار: في السيناريو الأول (الأرجح)، تبقى روسيا في وضع هش، فهي قد تستفيد من اليوان لتخفيف العقوبات، لكنها قد تدفع ثمناً باهظاً على شكل:

- اعتماد أحادي على الصين (99% من التجارة الثنائية بالروبل واليوان).

- نقص دوري في سيولة اليوان وارتفاع تكاليف الاقتراض.

- تنازلات في شروط التجارة لصالح الصين (خصومات تصل إلى 25 دولاراً للبرميل في حالة الهند).

ثالثاً: العامل الأكثر حسماً في تحديد استفادة روسيا ليس مدى انتشار اليوان فحسب، بل **مدى إلزامية النظام المالي الجديد للدول الثالثة**. فإذا استمرت العقوبات الثانوية الأميركية في ردع المشترين المحتملين (كما فعلت مع الهند)، فإن حتى السيناريو الثالث قد لا يحقق لروسيا الاستفادة الكاملة.

رابعاً: الإطار الزمني: الدراسة ترجّح أن التحول سيمضي عبر تطور تدريجي ومدروس، وليس من خلال اضطرابات مفاجئة. وهذا يعني أن روسيا، في أفضل الأحوال، قد تواجه **عقداً كاملاً** من الإدارة الانتقالية قبل أن تتحقق أي استفادة جوهرية من إعادة تشكيل النظام المالي، وهو أفق زمني طويل قد تتفاقم فيه نقاط ضعفها الهيكلية قبل أن تتحسن.

خامساً: تداعيات التحول نحو التعددية القطبية وتراجع هيمنة الدولار:

تبرز عدة تداعيات اقتصادية للتحول نحو التعددية القطبية وتراجع هيمنة الدولار في الاقتصاد الدولي، ويمكن أن نذكر أهم هذه التداعيات المحتملة في الآتي:

5-1- بروز الذهب كملاذ آمن لمرحلة ما بعد البترويوان:

رغم أن الذهب هو أصل يتفاعل مع منظومة السيولة العالمية، وتكلفة المال، وسلوك المؤسسات، وهيكل السوق نفسه، وبالتالي هو انعكاس لخلل في النظام المالي، وبمعنى أدق يعمل الذهب كتحوط فقط عندما تتوافق عدة شروط بنيوية، ويفشل عندما تختل هذه الشروط. إلا أن أحد أبرز ملامح التحول الراهن هو توجه البنوك المركزية نحو الذهب كأصل احتياطي محايد. فبينما تراجعت حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية، لم ترتفع حصة العملات الأخرى بنفس القدر، بل اتجهت البنوك المركزية إلى شراء الذهب.

يعكس هذا التوجه رغبة الدول في تنويع احتياطياتها بعيداً عن العملات التي يمكن تجميدها أو استخدامها كأداة ضغط سياسي. فالذهب لا يقع تحت مسؤولية أي دولة، ولا يمكن تجميده من قبل سلطة أجنبية، ويقع خارج نظم الدفع الخاضعة للرقابة الأميركية. ومع ذلك، لا يتبع الذهب اتجاهات مستقرة لأن القوى التي تحركه ليست ثابتة، فالفائدة والسيولة والدولار والتضخم كلها متغيرات ديناميكية تتغير بشكل مستمر، وهذا يؤدي إلى سلوك متقطع، كالصعود في بيئة سيولة، والتذبذب مع تغيّر التوقعات، والهبوط مع التشديد النقدي، لذلك، فهم الذهب يتطلب قراءة النظام وليس السعر [30].

5-2- الانعكاسات الاقتصادية على النظام المالي العالمي:

يحمل التحول نحو نظام مالي متعدد الأقطاب عدة انعكاسات اقتصادية على النظام المالي العالمي، يمكن أن تظهر في الآليات الآتية:

5-2-1- الانعكاسات على اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية:

من المتوقع أن تحدث عدة تداعيات على الاقتصاد الأميركي من أهمها:

5-2-1-1- تراجع الطلب الهيكلي على سندات الخزانة الأميركية قد يرفع تكاليف الاقتراض ويزيد من أعباء خدمة الدَيْن.

5-2-1-2- تراجع فعالية العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، ما قد يحد من النفوذ الجيوسياسي الأميركي.

5-2-1-3- ارتفاع التضخم نتيجة تراجع قيمة الدولار وزيادة تكاليف الواردات.

لكن من الضرورة العلمية موازنة هذه التحولات بالعوامل التي ما تزال تُكرّس هيمنة الدولار الأميركي. فاستمرار الاستقرار والعمق والسيولة غير المسبوقة في الأسواق المالية الأميركية يظلّ عامل جذب رئيسي للمستثمرين حول العالم، محافظاً على مكانة الدولار بوصفه أصل الاحتياط الأول عالمياً. وبما أن البنى التحتية للتجارة والتمويل والاستثمار الدولية ما تزال تتمحور بوضوح حول الدولار، فإن قدرة العملات البديلة على الحلول محله تظل محدودة، بفعل التأثير الشبكي واسع النطاق الذي تراكَمَ عبر عقود طويلة. وبالإضافة لما سبق، يحتفظ الدولار بدوره كأصل ملاذ آمن، خصوصاً في فترات عدم اليقين أو الاضطراب العالمي، وهو ما يضمن استمرار الطلب عليه ويجدد عناصر قوته البنيوية في النظام النقدي الدولي.

ومع ذلك، تتعرض هذه المكانة المهيمنة لتحدٍ هيكلي متصاعد يُفهم بصورة متزايدة ضمن ما عرّفناه بفك الارتباط بالدولار أو التخلي عن الدولار (De-Dollarization) ، وهو الاتجاه الذي يستهدف تقليص الاعتماد على العملة الأميركية في مدفوعات التجارة العالمية، واحتياطيات النقد الأجنبي، ونُظم المدفوعات الدولية. وبرغم أن النقاشات المتعلقة بقدرة الدولار على الحفاظ على قيادته النقدية ليست جديدة، فإن مجموعة من المتغيرات حوّلت تراجع هيمنته من مجرد طرح نظري إلى اتجاه عالمي ملموس منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. فقد كشفتْ تلك الأزمة عن مواطن ضعف بنيوية داخل الشبكات المالية المعتمدة على الدولار، مؤكدةً قابلية انتقال موجات السياسة النقدية الأميركية والصدمات المالية إلى بقية دول العالم بطرق مزعزعة للاستقرار، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

ويخضع هذا النظام الذي تبلور في مرحلة ما بعد الحرب لضغوط هيكلية متزايدة ناجمة عن التجزؤ الجيوسياسي، وارتفاع الدَين الأميركي، والإفراط في استخدام العقوبات، وظهور نُظم دفع بديلة. وقد تُفضي هذه

الضغوط إلى سيناريوهين محتملين للاقتصاد الأميركي في عالم ما بعد الدولار: أولهما انهيار مفاجئ ينتج عن عدم الاستقرار المالي وتصاعد التضخم؛ وثانيهما تراجع تدريجي يتجلى في الارتفاع المستمر لتكاليف الاقتراض والتآكل المتدرّج للنفوذ المالي والجيوسياسي. ويُعد السيناريو الثاني الأكثر ترجيحاً، لكنه يُمثل مع ذلك تحولاً هيكلياً يُعيد صياغة توازنات القوة في الاقتصاد العالمي [31].

5-2-2- الانعكاسات على الأسواق الناشئة:

تبرز عدة عوامل قد تؤثّر بشدة على المستثمرين، تتراوح من الارتفاع المحتمل في أسعار الفائدة، وتدهور الأوضاع المالية لعدد من الدول، إلى الصراع المستمر في الشرق الأوسط. وقد انخفضت تحركات سندات الخزانة الأمريكية بأكبر قدْر في شهر آب الماضي 2026 منذ الأزمة المالية عام 2008. ومع دخول الفترة القادمة، يواجه مستثمرو السندات والعملات الأجنبية تقويماً اقتصادياً معقداً، وستكون البنوك المركزية الأميركية والأوروبية واليابانية هي المحور الرئيسي، حيث بدأت الأسواق في تسعير الارتفاعات المحتملة في أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، بالإضافة إلى الارتفاعات الإضافية من قبل البنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان.

ومع سياسات البنوك المركزية، والمخاطر المالية، والانتخابات، والجيوسياسية، وأسعار النفط، وزيادة إصدارات ديون الشركات، تواجه الأسواق العالمية الآن فترةً أكثر تعقيداً بكثير من الهدوء الذي ساد طوال فصل الصيف [32]. وبالتالي يمكن أن نسجل التوقعات الآتية:

5-2-2-1- تنويع العملات قد يقلل من مخاطر الصدمات الخارجية، لكنه يزيد من تعقيد إدارة الاحتياطيات.

5-2-2-2- قد يؤدي تعدد العملات إلى زيادة تقلب أسعار الصرف وتكاليف التحوط.

5-2-3- الانعكاسات على أسواق النفط الدولية:

تواجه الهيمنة الطويلة الأمد للدولار الأميركي في أسواق الطاقة العالمية إعادة تقييم هيكلية مع تحول أنماط التجارة وأولويات الإنفاق العسكري بين منتجي الخليج التي تتحدى الوضع الراهن للبترودولار، ما قد يؤدي إلى:

5-2-3-1- تجزؤ أسواق النفط، ما قد يقلل من الشفافية ويزيد التقلبات في الأسعار.

5-2-3-2- ظهور سوقين متوازيين: سوق شفافة مقومة بالدولار، وسوق سوداء مقوّمة بعملات متعددة.

5-2-3-3- **ظهور نظام متعدد العملات:** تتجه أسواق الطاقة نحو اعتماد آليات تسعير مزدوجة أو متنوعة تشمل اليوان الصيني والروبية الهندية والعملات الرقمية للبنوك المركزية، بدلاً من الارتباط المطلق بالدولار [33].

النتائج:

- إن النظام العالمي يتحرك من هيمنة أحادية إلى تعددية قطبية، ودور الدولار قد يتغير من كونه الركيزة الوحيدة للتمويل الدولي ليصبح إحدى العملات المحورية ضمن نظام مالي منقسم.
- إن العقوبات على روسيا لم تكن السبب الجذري للتحول في نظام البترودولار، بل أسهمت في تسريع وتيرته وإبراز نقاط الضعف في النظام القائم.
- إن قوة الدولار لا تستند فقط إلى البترودولار، بل تمتد إلى عمق أسواق الخزانة الأميركية، وسيولة الدولار الفائقة، وشبكات المدفوعات الراسخة، وعمق الأسواق المالية، وهذا ما يتفاعل مع الطلب الهيكلي المستمر على الدولار من قبل جميع الدول المستوردة للنفط.
- إن العقوبات الاقتصادية على روسيا عززت الدوافع السياسية والأمنية للتحول بعيداً عن الدولار.

– إن العقوبات على روسيا أسهمت في تحول التجارة الروسية–الصينية إلى العملات المحلية بنسبة تجاوزت 99%، وفي ظهور الأسطول الظل ونظم الدفع البديلة كبدائل للبنية التحتية المالية الغربية، وفي تنامي الطلب على الذهب كأصل احتياطي محايد لا يمكن تجميده.

التوصيات:

– إجراء دراسات معمقة حول أثر التحول نحو التعددية القطبية على الاقتصادات العربية، خاصة الدول المستوردة والمصدرة للنفط، كون احتياطياتها الأساسية هي من الدولار الأميركي.

– تطوير البنية التحتية المالية من خلال الاستثمار في تطوير أنظمة دفع بديلة، والانضمام إلى منصات مثل mBridge، وتعزيز الربط المالي مع الأسواق الآسيوية.

– تعزيز الشراكات الاستراتيجية للدول العربية من خلال تنويع الشراكات الاقتصادية والأمنية لتشمل آسيا والصين وروسيا (مثل تكتل بريكس)، مع الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

– تطوير نظم الإنذار المالي المبكر من خلال إنشاء آليات لرصد وتحليل مخاطر التحولات في النظام المالي الدولي، وتأثيرها على استقرار الأسواق والاقتصادات الناشئة، للحيلولة دون التأثر بحدوث أزمة مالية عالمية على غرار أزمة عام 2008.

– تطوير أسواق النفط العربية والعمل على إنشاء عقود نفطية آجلة مقومة باليوان أو بسلة عملات، مع الحفاظ على عقود الدولار القائمة.

– تنويع احتياطيات العملات في الدول العربية لتشمل اليوان والذهب والعملات الرقمية، مع الاحتفاظ بحصة كافية من الدولار لتلبية احتياجات التجارة الدولية.

خاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن نظام البترودولار يمر بمرحلة تحول تدريجي وليس انهياراً مفاجئاً، وذلك في ضوء العقوبات الاقتصادية على روسيا التي عملت كحافز مسرّع لمسارات إزالة الدولرة التي كانت قائمة أصلاً.

كما أظهر البحث أن العقوبات على روسيا لم تكن السبب الجذري للتحول، بل أسهمت في تسريع وتيرته وإبراز نقاط الضعف في النظام القائم.

من جهة أخرى، أكد البحث أن قوة الدولار لا تستند فقط إلى البترودولار، بل تمتد إلى عمق أسواق الخزانة الأميركية، وسيولة الدولار الفائقة، وشبكات المدفوعات الراسخة، وعمق الأسواق المالية. لذا فإن التحول نحو نظام متعدد الأقطاب سيكون تدريجياً وعلى مراحل، ولن يؤدي إلى انهيار الدولار في الأمد المنظور، بل إلى تراجع هيمنته لصالح نظام أكثر تعددية وتجزؤاً.

ويمكن القول إن النظام العالمي يتحرك من هيمنة أحادية إلى تعددية قطبية، حيث يظل الدولار مركزياً لكنه ليس حصرياً، وتصبح أسواق النفط أكثر تجزؤاً، وتتنوع عملات التسوية والاحتياطيات، ويتراجع دور إعادة تدوير الفوائض النفطية في تمويل الدَّيْن الأميركي.

المراجع:

[1] M. Sachdeva, The long-term legacy of the Iran conflict for the dollar could be the way it tests the foundations of the petrodollar regime,(In Arabic), Deutsche Bank, 2026.
[2] E. A. Fedorova and A. R. Nevredinov, Impact of Sanctions on Industry Indices. Finance: Theory and Practice. 28(6):17-33., 2024; https://doi.org/10.26794/2587-5671-2024-28-6-17-33.
[3] R. Alwahabi, The Effectiveness of Western Economic Sanctions on Russia and Their Repercussions Two Years After Its Military Intervention in Ukraine, Publications of the Moroccan Center for Strategic Studies and International Relations, ,(In Arabic), Mohammed V University: Rabat, Morocco.2024.
[4] M. Mustafae, "The Conceptual and Legal Framework of International Economic Sanctions", Journal of Law, Society, and Power, University of Oran, Algeria, ,(In Arabic), Volume 11, No 2, Pages 360-384, 12-09-2022.
[5] Geopolo. The Russian Economy: Energy, Sanctions, and Adaptation to the War. ,(In Arabic), 11-07-2026, https://ar.geopolo.com/articles/russia/iqtisad-rusi.
[6] K. Dourian, Isolating Russia and Rising Oil and Gas Prices in a Volatile Market. ,(In Arabic), Arab Gulf States Institute, https://agsi.org/ar/analysis/. Mars 03, 2022.
[7] N. Albitar, Petrodollars and Wars, ACY Securities, ,(In Arabic), January 19, 2024, https://acy.com/ar/market-news/market-analysis/Petro-dollars-and-wars.
[8] C. Hinton. What Is The Petro Yuan?, Currency transfer, January 27, 2025, https://www.currencytransfer.com/blog/expert-analysis/what-is-the-petroyuan.
[9] A. Yahia, Samira, International Monetary Challenges and the Appropriate Monetary System for Algeria. ,(In Arabic), Doctoral dissertation. University of Batna, Faculty of Economic and Commercial Sciences, 2014.
[10] R. Abanmi,. The End of the Petrodollar Agreement Myth: Illusion and Reality. ,(In Arabic), Maal Platform. Saudi Arabia. 2026 https://maaal.com/articles/,.
[11] W. Wong, and A. M,. How the petrodollar regime came to be, and what losing it would mean for the U.S. ,(In Arabic), 2026 https://www.npr.org/2026/05/06/nx-s1,.
[12] Gh. Al-Muhtar, Central Banks Hoard Gold: Is a New Era for Global Reserves Beginning?. An-Nahar Newspaper, Economy and Business, ,(In Arabic), 2026.. https://www.annahar.com/economy/344379.
[13] I. Boubrima, Dollar Fluctuations and the Future of Oil Prices and Petrodollars. ,(In Arabic), Center for Arab Unity Studies. Beirut, Lebanon, 2017. https://caus.org.lb/.
[14] B. Al-Bitar, The Petrodollar Agreement and the Future of Oil: Geopolitical Shifts and Economic Challenges, ,(In Arabic), 2024. https://sa.investing.com/analysis/article.
[15] M. Al-Yousef, Internationalization of the Yuan and the Chinese CIPS System: The Beginning of the Disintegration of the US Dollar's Hegemony. Scientific Studies Foundation. ,(In Arabic), 2023 https://iss-foundation.com/home/theauthordet/Mzk0NA .
[16] S. Bouafia. "International Economic Sanctions and Their Relationship to the Monetary Sovereignty of Developing Nations: A Case Study of Russia". Journal of Financial and Banking Studies, University of Baghdadm , ,(In Arabic), 2024.
[17] V. Schepcov, China and Turkey extend currency swap agreement, (In Arabic.) 2025. https://sa.investing.com/news/economy-news/article-93CH-2909885

[18] A. Samir, How Does Local Currency Trade Settlement Contribute to Supporting Middle Eastern Economies? National Center for Middle East Studies, ,(In Arabic), 2024. https://ncmes.org/3084/.
[19] D. Brijec, Priorities for Russian-Chinese Cooperation in 2025. Center for Arab-Eurasian Studies, ,(In Arabic), 2025. https://eurasiaar.org .
[20] ADF. 2026. Shadow fleets use technology to circumvent sanctions. ,(In Arabic), 2026. https://adf-magazine.com/ar/2026/07.
[21] S. Turner, A Chinese-Russian Alternative to SWIFT Will Not Undermine Iran Sanctions. The Washington Institute for Near East Policy, ,(In Arabic), 2022. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/.
[22] A. Bay, Has the Time Come for the Collapse of the Petrodollar Project? International Center for Strategic, Security, and Military Studies, 2022. https://ciessm.org/
[23] Arslan-Alp et al. Dollar Dominance in the International Reserve System. International Monetary Fund. ,(In Arabic), 2024. https://www.imf.org/ar/blogs/articles.
[24] Al-Borsa. China Boosts Foreign Exchange Reserves in May. Al-Borsa Newspaper. 2026. https://www.alborsaanews.com
[25] Economic Gold will exceed $5,000 by the end of 2026, led by central bank purchases. ,(In Arabic), Economic platform. 2026. https://theeconomic.com/.
[26] International Monetary Fund. World Economic Outlook in the Shadow of War. ,(In Arabic),2026. https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo.
[27] M. Miqdad and N. Muhammad Abd al-Hadi. Research Paper: Will the Petro-yuan Replace the Petro-dollar? Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, ,(In Arabic), 2023. https://www.alzaytouna.net/2023/06/12
[28] Union of Arab Banks. The Petro-yuan: Will the Gulf War Shake the Dollar's Throne? ,(In Arabic), Union of Arab Banks. 2026. https://uabonline.org/international.
[39] D. Choyleva. Petrodollar to Digital Yuan: The Gulf, and The 21st Century Path to De-Dollarization. Asia Society Policy Institute, ,(In Arabic) 2025. https://asiasociety.org/policy-institute/petrodollar-digital-yuan.
[30] F. Khattab, Is Gold Truly a Safe Haven? When Does It Rise and When Does It Fail as a Hedging Tool in Financial Markets? Trading Platform, ,(In Arabic), 2026. https://acy.com/ar/market-news/education/.
[31] M. Shady, et al, The decline of the dollar's dominance and its repercussions on the American economy. Al Habtoor Research Centre ,(In Arabic), 2025. https://www.habtoorresearch.com/ar/publications/.
[32] D. Primpadom. Global markets are entering a risky phase, and volatility is about to rise. ,(In Arabic), IDN Financial, 2026. https://www.idnfinancials.com/ar/.
[33] S. Mugo, The Dominance of Dollar Markets in Oil Markets Faces a Structural Test as Gulf Trade Shifts. Investing Platform, ,(In Arabic), 2026. https://sa.investing.com/news/economy-news/article.